قانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٩م بشأن تنظيم مهنة المحاماة

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بعد الاطلاع على القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ م المعمول به في محافظات الضفة، وعلى قانون المحامين رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٨م المعمول به في محافظات غزة، وعلى قانون مجلس الحقوق رقم 33 لسنة ١٩٣٨م المعمول به في محافظات غزة، وعلى القرار رقم (٧٨) لسنة ١٩٩٧م بتشكيل مجلس تأسيسي لنقابة محامي فلسطين، وعلى القرار رقم (٢) لسنة ١٩٩٩م بشأن تمديد مدة ولاية المجلس التأسيسي للنقابة ونفذ قانون نقابة محامي فلسطين، وعلى مشروع القانون المقدم من مجلس الوزراء، وبعد موافقة المجلس التشريعي بجلسته المنعقدة بتاريخ 6/4/1999م أصدرنا القانون التالي :-

الفصل الأول

تعريف

المادة (1)

في تطبيق أحكام هذا القانون يكون للكلمات والعبارات الآتية المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك. النقابة: نقابة المحامين النظاميين الفلسطينيين المجلس: مجلس نقابة المحامين الفلسطينيين الهيئة العامة: الهيئة العامة لنقابة المحامين الفلسطينيين. النقيب: نقيب المحامين الفلسطينيين. المحامي: كل شخص طبيعي اتخذ من المحاماة مهنة له سواء زاول هذه المهنة أم لم يزاولها. المحامي المزاول: المحامي الأستاذ الذي ما زال يمارس مهنة المحاماة. المحامي المتقاعد: المحامي الذي أحيل للمعاش وفقاً لأحكام القانون. الحامي المتدرب: المحامي المسجل في سجل المحامين المتدربين وفقاً لأحكام القانون. النظام الداخلي: النظام الداخلي لنقابة المحامين الفلسطينيين .

الفصل الثاني

مهنة المحاماة

المادة (2)

المحاماة مهنة حرة تعاون السلطة القضائية في تحقيق العدالة وتأكيد سيادة القانون وفي كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم. ويزول المحامون وحدهم مهنة المحاماة، ولا سلطان عليهم في مزاولتهم إلا لضمائرهم وأحكام القانون. وتشمل أعمال مهنة المحاماة -: التوكل عن الغير للدعاء بالحقوق والدفاع عنها لدى: المحاكم كافة على اختلاف أنواعها ودرجاتها. المحكمين ودوائر النيابة العامة. الجهات الرسمية والمؤسسات العامة والخاصة تنظيم العقود والقيام بالإجراءات التي يستلزمها ذلك. تقديم الاستشارات القانونية .

الفصل الثالث

شروط التسجيل في سجل المحامين النظاميين

المادة (3)

يشترط فيمن يطلب تسجيله في سجل المحامين أن يكون:- فلسطينياً. حاصلاً على شهادة الحقوق أو الشريعة والقانون من إحدى الجامعات الفلسطينية أو على شهادة من إحدى الجامعات الأخرى معادلة لها طبقاً لأحكام القانون. مقيماً في فلسطين. محمود السيرة والسمعة، وغير محكوم عليه من محكمة فلسطينية مختصة في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة. متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة. أتم التدريب على مهنة المحاماة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة (4)

يجوز للمحامي العربي المقيم في فلسطين إقامة دائمة والمسجل في جدول إحدى نقابات المحامين العربية أن يطلب تسجيل اسمه في سجل النقابة على أساس المعاملة بالمثل.

للمحامي العربي المنتسب لإحدى نقابات المحامين أن يتراجع بالاشتراك مع محامٍ فلسطيني مسجل في سجل المحامين المزاولين أمام المحاكم وذلك في قضية معينة وبإذن يمنحه المجلس أو النقيب في حالة عدم التنازل المجلس لأي سبب كان بعد التثبت من صفة المحامي الطالب المرافعة شريطة المعاملة بالمثل .

المادة (5)

على المحامي الذي يسجل اسمه لأول مرة في سجل المحامين المزاولين أن يؤدي اليمين القانونية التالية أمام النقيب وبحضور عضوين من المجلس:- "أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وأن أؤدي أعمالي بأمانة وشرف كما تقتضيها القوانين والأنظمة وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وأن احترم قوانينها وتقاليدها ."

المادة (6)

يشترط فيمن يزاول مهنة المحاماة أن يكون مسجلاً في سجل المحامين الأساتذة المزاولين وألا يمارس وظيفة أو عملاً مما نص عليه في المادة (٧) من هذا القانون .

الفصل الرابع

الوظائف والأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين مزاوله مهنة المحاماة

المادة (7)

لا يجوز الجمع بين مزاوله مهنة المحاماة وبين:- رئاسة السلطة التشريعية. منصب الوزارة الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة براتب أو بمكافأة فيما عدا أساتذة الجامعات المسجلين في سجل المحامين المزاولين. احتراف التجارة وتمثيل الشركات أو المؤسسات في أعمالها التجارية ورئاسة أو نيابة رئاسة مجالس الشركات أو المؤسسات

على اختلاف أنواعها وجنسياتها. جميع الأعمال التي تتنافى مع استقلالية أو كرامة مهنة المحاماة .

المادة (8)

كل محام فقد أو خالف شرطاً من شروط مزاوله مهنة المحاماة الواردة في هذا القانون ينقل اسمه إلى سجل المحامين غير المزاولين للمهنة بقرار من المجلس. بقرار من المجلس يعاد تسجيل المحامي في سجل المحامين المزاولين بناء على طلبه إذا زالت الأسباب المبينة في الفقرة (١) أعلاه .

المادة (9)

يحظر على المحامي قبول الوكالة بنفسه أو بواسطة محام آخر في الأحوال التالية: في أية دعوى ضد أي من المؤسسات العامة أو الخاصة خلال سنة من تاريخ تركه العمل فيها. في أية دعوى ضد أي من المجالس أو اللجان أو الهيئات العامة أو الخاصة بما فيها المجالس التشريعية والبلدية والإدارية أو ضد أي من المصالح التابعة لها خلال مدة عضويته فيها ولمدة سنة من تاريخ انتهاء مدة عضويته فيها. في أية دعوى أصلية أو متفرعة أو ناشئة عنها سبق عرضها عليه أو أبدى رأياً فيها بصفته قاضياً أو مَحْكماً أو خبيراً .

الفصل الخامس

تشكيل النقابة وأهدافها

المادة (10)

يؤلف المحامون النظاميون في فلسطين نقابة تسمى نقابة المحامين الفلسطينيين يكون مركزها الرئيس في القدس ولها أن تفتح فروعاً أخرى ,

المادة (11)

تتمتع النقابة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويتولى شؤونها مجلس تنتخبه الهيئة العامة وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة (12)

تمارس النقابة نشاطاتها لتحقيق الأهداف التالية:- الدفاع عن مصالح النقابة والمحامين والمحافظة على رسالة مهنة المحاماة وضمان حرية المحامي في أداء رسالته. تكريس مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. تنظيم جهود أعضاء النقابة لتطوير الفكر القانوني في خدمة الحق والعدل والتقدم والمساهمة في تطوير التشريع ابتغاء تيسير العدالة بغير موانع مادية أو تعقيدات إدارية. تنشيط البحوث القانونية وتشجيع الباحثين فيها ورفع المستوى العلمي لأعضاء النقابة. أ- تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأعضاء وتنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة وتقديم المساعدة عند الحاجة، وتوفير الرعاية الصحية بما يكفل للأعضاء وعائلاتهم حياة كريمة. ب- تأسيس صندوق تقاعدي للمحامين وتنميته. ج- تأسيس صندوق تعاوني للمحامين وتنميته لتعزيز وتوطيد الخدمات التعاونية والمادية فيما بينهم. تنظيم التعاون في مزولة المهنة وتقديم المعونة القضائية لغير القادرين من المواطنين .

الفصل السادس

الانتساب إلى النقابة

المادة (13)

يقدم طلب التسجيل في سجل المحامين إلى المجلس مع المستندات المثبتة لتوافر الشروط المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون. يصدر المجلس قراراً بشأن الطلب خلال مدة أقصاها شهران من تاريخ تقديم الطلب. إذا انقضت مدة الشهرين ولم يصدر المجلس قراره المشار إليه في الفقرة (٢) أعلاه اعتبر الطلب مقبولاً ضمناً. لطالب التسجيل حق الطعن في القرار الذي يقضي المجلس فيه برفض طلبه. لأي محام الحق في الطعن في أي قرار يصدر عن المجلس يقضى بتسجيل محام في سجل المحامين .